



بيان عن اجتماع مجلس الحكومة
المنعقد بتاريخ 24 يونيو 2021

*_*_*

I- قدمت السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة عرضا حول السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030.

II- تدارس المجلس مشاريع النصوص التالي بيانا :

➤ مشروع قانون :

▪ مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.
تمت المصادقة على هذا المشروع.

➤ مشاريع مراسيم :

1. مشروع مرسوم رقم 2.20.935 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.551 بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بتحديد كفاءات تطبيق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد -النظام العام.
تمت المصادقة على هذا المشروع.

2. مشروع مرسوم رقم 2.20.936 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.92.927 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بتحديد إجراءات تطبيق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد - النظام التكميلي.
تمت المصادقة على هذا المشروع.

3. مشروع مرسوم رقم 2.20.472 في شأن دروس دعم التربوي.
تمت المصادقة على هذا المشروع.

4. مشروع مرسوم رقم 2.20.475 بتحديد قواعد اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها بمؤسسات التربية والتكوين.

تمت المصادقة على هذا المشروع
مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة بشأنه بعد دراستها.

5. مشروع مرسوم رقم 2.21.451 بتحويل بعض مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي التابعة لقطاع السياحة إلى قطاع التربية الوطنية.

تمت المصادقة على هذا المشروع.

6. مشروع مرسوم رقم 2.20.468 بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي.

تمت المصادقة على هذا المشروع
مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة بشأنه بعد دراستها.

⬇ اتفاقيات دولية :

1. النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013.
- مشروع قانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي المذكور.

2. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة.

3. اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021.

- مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على الاتفاق المذكور.
تم تقديمها تمهيدا لعرضها على مجلس وزاري مقبل.

III- تطبيقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، وافق المجلس على مقترحات التعيين في المناصب العليا التالي بيانها :

- مدير وكالة التنمية الاجتماعية ؛
- مدير حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.
- عميد كلية العلوم السملالية بمراكش ؛
- مدير المدرسة العليا للتربية والتكوين ببني ملال ؛
- عميد كلية الاقتصاد والتدبير ببني ملال.

-

تم تأجيل اجتماع الحكومة المخصص لتدارس مقترحات القوانين.